

ذكرها، وقضايا أخرى هامة، في اللقاء الذي أُجري بين الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر، الذي قام بجولة على المنطقة زار خلالها المناطق الفلسطينية المحتلة، وعدد من الشخصيات الفلسطينية في القدس الشرقية. وضمّ اللقاء، من الجانب الفلسطيني، كلاً من فيصل الحسيني، وسري نسيبة، وزياد أبو زياد، وهشام عورتاني، ويزنار ساببلا، وبغسان الخطيب، ومناديل حساسيان، وزهيرة كمال، وحنان عشاوي، وحنان سننوره، وصلاح زحبيكة، وحيدر عبد الشافي، وزكريا الأغا. واستمر الاجتماع مدة ساعة ونصف الساعة، استعرض الحاضرون، خلاله، موضوعات تتعلق بالقمع الإسرائيلي للفلسطينيين في المناطق المحتلة والضغوطات الإسرائيلية الاقتصادية، والاجتماعية، على سكانها، وموضوع القدس، ووجهة النظر الفلسطينية تجاه اتفاقيتي كامب ديفيد. وسلم الحاضرون كارتر مذكرة تضمنت وجهة نظرهم حول القضايا مثار البحث. ومما جاء في المذكرة: «أن الانتفاضة، ومنذ بدايتها، رفعت شعارين أساسيين، هما الحرية والاستقلال. [تتعلق] الحرية [بالتحرر] من وضع غير طبيعي يتمثل في احتلال شعب لشعب آخر، والذي لا يمكن حلّه إلا بانتهاء الاحتلال. ويتعلق الاستقلال بحققنا في إقامة دولة لنا نحن هنا [ولن هم] في الشتات؛ إذ أننا شعب واحد نتقاسم طموحاً واحداً هو حقنا في تقرير مصيرنا، وهذا لن يتحقق إلا بإقامة دولتنا المستقلة التي نمارس فيها سيادتنا. [أما] قيادتنا، فهي م.ت.ف. وتصوّرتنا للسلام أعلنه المجلس الوطني [الفلسطيني] في الجزائر، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، عندما أعلن استقلالنا. وعرضنا كيفية إجراء مفاوضات بيننا وبين إسرائيل في إطار مؤتمر دولي... [ويعتبر] إعلان استقلالنا إعلاناً لحقوق الإنسان بين الأفراد والدول. [كما أن] تصوّرنا للسلام [يعتبر] فرصة تاريخية، وجسراً بين حالة الحرب القائمة وحالة سلام مستقبلية ممكنة». وانتقدت المذكرة موقف إسرائيل «التي لم تقدم شيئاً بالمقابل»، و«اعتمدت خطتها السياسية، التي أعلنتها بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٨٩، على [أسس] سلبية ترفض إقامة الدولة الفلسطينية وترفض م.ت.ف. كشرط مفاوض، وترفض، [كذلك]، أي تغيير في الوضع القائم في الأراضي المحتلة».

هذا الموقف لم يحمل بوش على التراجع، بل على العكس من ذلك أعلن الرئيس الأميركي أنه لن يعتذر عما صرح به بشأن القدس. واعتبر ما قبل محاولة لتفجير الأحداث خارج سياقاتها. والّج بوش على أنه، بتصريحاته حول القدس، إنما كان يؤكد السياسة الأميركية المعروفة في هذا الخصوص (جيروزاليم بوست، ١٤/٣/١٩٩٠). من جانبه، أكد وزير الخارجية الأميركية، جيمس بيكر، أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية غير مشروعة، سواء أتّمت في القدس الشرقية أو في مناطق الضفة الفلسطينية الأخرى. وأثار موقف بيكر، هذا، معارضة قوية من قبل القيادة السياسية في إسرائيل (الحياة، ٢/٤/١٩٩٠)؛ فاضطر بيكر إلى التراجع سريعاً، وأعلن عن «حق» اليهود في العيش أينما شاءوا في القدس. وقد عرّض الموقف الجديد لبيكر السياسة الأميركية لانتقادات شديدة من جانب الشخصيات الفلسطينية في الضفة والقطاع، فأعرب رئيس اتحاد الصحافيين العرب في الضفة الفلسطينية، رضوان أبو عياش، عن دهشته لتصريحات بيكر، وقال: «إن سياسة الاستيطان خطأ كبير ترتكبه إسرائيل، وتشكل عقبة أمام حل المشكلة الفلسطينية». وأضاف: «إننا نعارض إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة، وخصوصاً [في] القدس، [لأن ذلك] سيجعل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم الإسلامي أكثر توتراً». وأكد رئيس نقابة الأطباء العرب في غزة، زكريا الفزّاء، أن «تصريحات بيكر خطيرة، لأنها تعني أن الولايات المتحدة الأميركية تميل إلى الإقرار بأن القدس عاصمة إسرائيل ولا يمكن التفاوض عليها». ورأى الاستاذ في جامعة بيرزيت، سري نسيبة، أن «موقف الأميركيين في شأن القدس لم يتغير، لأن واشنطن أكدت، دوماً، أن الوضع النهائي للمدينة سيكون موضع مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين». وأضاف: «لا شيء يمكن أن يبدّل أن يكون لليهود حق الإقامة على جزء من فلسطين، إلا إذا تمّ اتفاق محدد للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين [يتضمّن] هذا المعنى» (المصدر نفسه).

#### اللقاء مع كارتر

إلى ذلك، نوقشت القضايا التي اتينا على